

واقع المعلومة العمومية في الجزائر: دراسة نقدية

The reality of public information in Algeria: Critical study

لونيس مجماج^{1*}، جلول خلاف²

¹ مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف 02 (الجزائر)، lo.medjmadj@univ-setif2.dz

² جامعة سطيف 02 (الجزائر)، khellafdjelloul@yahoo.fr

Medjmadj Lounis^{1*}, Khellaf Djelloul²

¹ University of Setif 2 (Algeria) & ² University of Setif 2 (Algeria)

تاريخ النشر: 2023 /07/30

تاريخ القبول: 2023/07/09

تاريخ الاستلام: 2023/01/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معالجة واقع المعلومة العمومية في الجزائر، من خلال تحليل وتفسير الآليات التي يتم فيها تداول المعلومة ذات الطابع العمومي، ومناقشة طبيعة مصادرها، مع التركيز في العلاقة التي تجمع وسائل الإعلام العمومية بمختلف الهيئات والمؤسسات العمومية، باعتبارها واحدة من الفواعل التي تجسد أهداف الاتصال العمومي. تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لزاوية تحليلية جديدة في مجال الاتصال العمومي الجزائري، للوصول إلى وضع الاستنتاجات المتعلقة بإشكاليات تفعيل دور الاتصال العمومي داخل المرافق العمومية، وانعكاساتها على الشأن العام الوطني.

خلصت الدراسة إلى أن المعلومة العمومية في الجزائر عرفت غياب وعدم اهتمام بها من مختلف المؤسسات العمومية منذ الاستقلال إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، وهذا راجع لقلة تطبيق آليات الاتصال العمومي التي تمثل فيها المعلومات العمومية قوة تأثير، ومحطة تعمل وترتكز عليها المؤسسات العمومية المركزية والمحلية لكسب شرعيتها وتحسين علاقتها بالمواطن، بهدف تحقيق وتوفير الخدمة العمومية وحق الوصول للمعلومة المتداولة في المرفق العام، وتنتج هذه للمعلومة من طرف الهيئة العمومية عبر وسائط متعددة أبرزها وسائل الاعلام العمومية.

الكلمات المفتاحية: المعلومة العمومية، الاتصال العمومي، وسائل الاعلام.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The study aims to address the reality of public information in Algeria, by analysing and interpreting the mechanisms in which information of a public nature is circulated, and discussing the nature of its sources, with a focus on the relationship that brings together public media with various public bodies and institutions, as one of the actors that embody the objectives of communication. Public. The importance of this study lies in its handling of a new analytical angle in the field of Algerian public communication, in order to reach conclusions related to the problems of activating the role of public communication within public facilities, and its implications for the national public affairs. The study concluded that public information in Algeria has known absence and lack of interest in it from various public institutions since independence to the beginning of the twenty-first century. Its relationship with the citizen with the aim of achieving and providing public service and the right of access to the information circulated in the public utility, and this information is produced by the public body through various media, most notably the public media.

Keywords: public information, public communication, media.

1-مقدمة:

يمثل الاتصال العمومي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الأنظمة السياسية على المستوى الدولي والوطني، لأنه يهدف إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية ومختلف مشاكل التنمية التي تعاني منها مختلف المجتمعات، بالأخص دول العالم الثالث.

في الجزائر، تقرب الإدارة من المواطن وتحسين العلاقة بين الحاكم والمحكوم يمثل تحدي للسلطات العمومية في تجسيد مختلف أهداف الاتصال العمومي، و الذي أخذ حيز واسع من الاهتمام في السياسات الحكومية خاصة في السنوات الأخيرة، بعد نهاية فترة الحرب الأهلية مطلع التسعينات، وقبلها مرت الدولة الجزائرية المستقلة حديثا بتحويلات سياسية بارزة، كان لها تأثير على مستويات عديدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من بينها تبني النظام الاشتراكي في حقبة الستينات، إلى فترة التسعينات والتحول نحو نظام سياسي جديد نتيجة إفراتات دستور 1989 وأحداث أكتوبر في ذات السنة، فلم يلاحظ أثر في الأدبيات السياسية آنذاك لمصطلح الاتصال العمومي، وإن كان هذا من الناحية العلمية له تبرير لكون هذا التخصص حديث النشأة، وتطورت أطره النظرية والمعرفية في بداية الثمانينات في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن العلاقة بين المواطن والدولة خلال عهد الاشتراكية، ارتبطت بمفهوم رعاية الصالح العام من قبل الحكومة والجماعات المحلية دون غيرها، مع توالي الأحداث والتغيرات في مجال السياسة وتركيب الدولة والتوجه نحو خيار التعددية الحزبية والإعلامية لأول مرة، في أول خطوة يصبح فيها المواطن عنصر فعال ومؤثر في رسم السياسة العامة للدولة، وهذا الذي تجسد في محطة الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة، إلى أول انتخابات رئاسية عام 1999

لاختيار أول رئيس عبر صناديق الاقتراع، ودخول البلاد مرحلة سياسية جديدة، أخذت فيها برامج التنمية المحلية وتطوير عمل الإدارة وتقريبها من المواطن، وتحسين البنية التحتية لمختلف المجالات، حيزاً واسعاً في الاستراتيجيات الكبرى للدولة.

انطلاقاً من هذا الوضع السياسي المعقد، كانت العلاقة بين وسائل الإعلام والدولة بمختلف أركانها، علاقة تجاذب وتعاون في مراحل معينة، كمرافقة الدولة الفتية المستقلة حديثاً في دعم تأسيس أركانها عبر الدعاية السياسية وتوجيه الرأي العام الوطني، لشرح توجهات الدولة خلال تلك الحقبة الزمنية، إلى مرحلة انفتاح لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإعلام الوطني، والذي جاء نتيجة التعددية السياسية التي نص عليها الدستور الثالث للجمهورية، لتصبح وسائل الإعلام منابر للرأي والرأي الآخر، مع توفير مساحة واسعة للمعارضة السياسية بكافة أطرافها، مرحلة لم تستمر طويلاً، لتعود بعد اندلاع المواجهات المسلحة بين جماعات إرهابية ذات توجه سياسي إسلامي والسلطات الأمنية، فيما يعرف أكاديمياً وإعلامياً بالعشرية السوداء، إلى الانغلاق وممارسة كافة أنواع الدعم الإعلامي والدعائي لرواية السلطة الحاكمة عن الوضع الراهن، وضع لم يتغير كثيراً وعرف صراع متجدد في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتهت فترة حكمه بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية مطلع عام 2019، كان للإعلام دور فيها وبالأخص للإعلام العمومي.

تكمن أهمية وقوة دور وسائل الإعلام داخل المجتمع باعتبارها من أبرز الآليات التي يتم من خلالها تجسيد أهداف الاتصال العمومي (عواج، 2018، صفحة 15)، وتبرز هذه القوة من قوة المعلومات والمصادر التي يتم الاعتماد عليها، والآليات التي يتم الإنتاج عبرها، فالمعلومة العمومية التي تركز عليها هذه الدراسة، هي تلك الأخبار والقضايا والأفكار والخطط والبرامج... التي يتم بثها حصراً من طرف جهات رسمية وتوجه نحو الرأي العام، ويتم الاعتماد في إيصالها للمواطن عبر وسائط عديدة من أبرزها وسائل الإعلام العمومية، ويعتبر حق توفير هذه المعلومات في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات من الحقوق الرئيسية للمواطن الملزمة على الطرف العمومي تنفيذها.

وعليه تركز هذه الدراسة على واقع المعلومة العمومية في الجزائر، بالبحث في العلاقة التي تجمع وسائل الإعلام بالمؤسسات العمومية، وهذا بالعودة إلى أول يوم وضعت فيه السلطات الوطنية سلطتها على الإعلام بعد الاستقلال مباشرة، عند تأمين واسترجاع السيادة على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، والنظر في أبرز القوانين والمراسيم التي حددت الحق في الحصول على المعلومة العمومية، إلى أبرز المصادر الرئيسية التي يتم فيها إنتاج وبث هذه المعلومات.

2- كرونولوجيا المعلومة العمومية في الجزائر:

إن فهم السياق التاريخي لظهور المعلومة العمومية في الجزائر، يأتي من خلال العودة إلى ما بعد الاستقلال مباشرة، وكيف كانت تتعامل مختلف الحكومات المتعاقبة في شرح السياسات العامة وإيصال القضايا والأزمات التي تعيشها إلى الرأي العام الوطني، وهذا من خلال التطرق إلى نشاط وسائل الإعلام الجماهيرية باعتبارها رمزا من رموز السيادة الوطنية، في ظل نظام اشتراكي للحكم (دستور 1963، بلا تاريخ)، كان فيها مجال حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات خاضع كليا لإملاءات وإرادة السلطة الحاكمة.

بعد مرور 13 سنة عن أول وثيقة دستورية في تاريخ الجزائر، جاء دستور جديد عام 1976 في ظل نفس التوجه الاشتراكي للدولة، وفي الشق الإعلامي (التلفزة والإذاعة) اعتبرت جزء من أملاك الدولة وحرية الرأي والتعبير يكفلها القانون، مع وضع قيود لتطبيقها كعدم المساس بأسس الثورة الاشتراكية (دستور 1976، بلا تاريخ).

في 5 أكتوبر 1989 شهدت مختلف الولايات الجزائرية، حراكا شعبيا لأول مرة من نوعه في البلاد، انطلقت شرارتها قبل شهر، عندما دخل عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (سوناكوم) في إضراب شامل للتنديد بالفساد (انتفاضة أكتوبر 1988.. ربيع الجزائر الأول وثورته المضادة، 2019)، حركة احتجاجية قابلتها الأجهزة الأمنية بالقمع والاعتقالات، لمنع أي احتمال لوقوع انتفاضة واسعة النطاق تهدد مستقبل الدولة حسب تصريحات لمسؤول أمني رفيع لوسائل اعلام أجنبية (Belkaïd, 1999)، لتكون وسائل الإعلام العمومية أمام أول اختبار حقيقي في طريقة تغطيتها لما يجري في الشارع وعلى المستوى السياسي، ولم تظهر في قناة التلفزيون العمومي الوحيدة الناشطة في قطاع السمع البصري آنذاك أي رد فعل لما يجري شعبيا، ووصلت بثها الاعتيادي لمختلف الأنشطة الحكومية والبرامج الثقافية، حيث بثت يوم التظاهرات في 5 أكتوبر أفلاما وثائقية، في تجاهل تام وتعتيم للحقيقة وحجب للمعلومة العمومية (Kharief, 2020)، واكتفت مؤسسة التلفزيون بالإشارة إلى خطاب مرتقب للرئيس الشاذلي بن جديد موجه للأمم مساءً في العاشر من أكتوبر، أعلن فيه عن تعديل للدستور وتعددية سياسية وإعلامية، في أبرز خطوة ومؤشر لمحاولة احتواء الوضع بين المحتجين وقوات الأمن، والحد من رقعة انتشار الاحتجاجات الشعبية (انتفاضة أكتوبر 1988.. ربيع الجزائر الأول وثورته المضادة، 2019).

الملاحظ في الفترة الممتدة من عام 1962 إلى غاية 1989، أن التجربة الإعلامية أخذت طابع واحد، وهو استغلال مختلف الوسائل الإعلامية العمومية وعلى رأسها التلفزيون الجزائري والصحف في توجيه وتشكيل الرأي العام حول مختلف القضايا التي عرفت البلاد في تلك الفترة، وكانت أولوية الحكومة هي تثبيت الأمن

والاستقرار حسب منظورها الخاص، عبر دعم الإنتاج التلفزيوني والسينمائي والفلاحي والصناعي، وفق أسس الثورة الاشتراكية، من دون إشراك للمواطن في حلقات النقاش وتبادل المعلومات اللازمة المتعلقة بمختلف الشؤون العامة لأنشطة المسؤولين والإدارة... وهذا الذي تجلّى في تغطية وسائل الإعلام الوطنية، فالمواطن اعتبر عنصر متلقي سلبي، واستغلت وسائل الإعلام قوتها في تثبيت المعلومات العمومية والرسائل التي تعتبرها تمثل أولوية قصوى وتحقيق الصالح العام، ما يشير لغياب شبه كلي لمفهوم الاتصال العمومي، وحصر المعلومة العمومية من طرف السلطة في متى تبث؟ وكيف تبث؟ وهو ما حصل في أحداث أكتوبر، عندما مارست وكالة الأنباء والتلفزيون العمومي دورا سلبيا في رسالتها الإعلامية، وتم التلاعب بما يحدث في الميادين وساحات الاحتجاج. بعد فتح المجال السياسي والإعلامي، ظهر عدد كبير من الصحف الناطقة باللغتين العربية والفرنسية وأحزاب سياسية منافسة للحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني، وتم التخلي رسميا عن النظام الاشتراكي للحكم، وهذا ما جاء به الدستور الثالث عام 1989 (الدستور، 2016).

تجسيدا لبنود الدستور الجديد، أجريت أول انتخابات تعددية تشريعية في تاريخ الجزائر مطلع التسعينات، وفاز في دورها الأول حزب الجبهة الإسلامية ذو التوجه الإسلامي (المعروف اختصارا بالفيس)، ونشرت النتائج في الجريدة الرسمية (عتبي، 2017)، لكن قيادة الجيش وعلى رأسها الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الوطني، وبعد اجتماعات مكثفة، أعلن توقيف المسار الانتخابي والعمل بالدستور، لتدخل البلاد صراع دموي بين الجيش ومؤسسات الدولة من جهة، مع الأحزاب والرافضين لتوقيف نتيجة الانتخابات وعلى رأسهم حزب الفيس (زهار، 2019).

أدى تعليق العمل بالدستور وإعلان تنفيذ الأحكام العرفية في كافة أنحاء الجمهورية في 5 ماي 1991، إلى عودة قطاع الإعلام إلى مكان عليه، وممارسة الرقابة الحكومية، خاصة والظروف الاستثنائية التي تعرفها البلاد، ليدعم الطرف الرسمي عبر مختلف الأجهزة الإعلامية العمومية قراراته في تسيير الشأن العام، عبر تكتيف المعلومة العمومية الموجهة لتأثير وحشد الرأي العام لصالحه، مبرا التوجه نحو هذا الخيار بما يفرضه الدستور لحماية أمن وسيادة الجمهورية، مقابل رواية مناهضة عبر الأذرع الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي نددت بخطوة الجيش والرئيس الشاذلي عبر مجلة المنقذ (عمر، 2019).

خلال التجربة القصيرة للتعددية الحزبية والإعلامية، يلاحظ بوادر انفتاح إعلامي لم يسبق أن عرفته الجزائر والمنطقة العربية، لكن دخول البلاد في موجة العنف وتعليق العمل بالدستور، أعاد مجدداً دور السلطة الرابعة إلى دائرة السيطرة الحكومية، ومثلت المعلومة العمومية في تلك الظروف الخاصة أهمية قصوى سعت من خلالها السلطات لتحكم في انتاجها ومنع أي استخدام لها خارج الخطوط المسموح بها.

عام 1999، حقق وزير الخارجية الأسبق والمرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة منصب الرئاسة بعد الفوز في انتخابات رئاسية هي الأولى من نوعها، شهدت سيناريوهات مثيرة أبرزها انسحاب لكافة المنافسين قبيل موعد الاقتراع، وسط ظروف أمنية عرفت تراجع موجة العنف ومحاولة إيجاد أفق سياسي يخرج البلاد من انعكاسات ومخلفات الحرب الأهلية (تلمساني، 2008، صفحة 07).

دخلت الجزائر مرحلة جديدة بسلطة سياسية حاكمة جديدة وظروف أمنية جديدة، كانت فيها علاقة الإعلام بالسلطة، علاقة معقدة مرت بمراحل توافق وتعارض إلى غاية رحيل بوتفليقة عن الحكم، يلخص هذه العلاقة تصريح مثير للجدل لكامل عمارني الأمين العام للصحفيين الجزائريين " بوتفليقة لا يجب الصحافة المستقلة، خلال فترة 11 عاما قضاها في الرئاسة، عقد مؤتمرا صحفيا واحدا فقط في الجزائر" (شيخي، 2010). ففي فترة حكم بوتفليقة الأطول في تاريخ رئاسة الجمهورية، شهد قطاع الصحف جرأة وتحدي للسلطة الحاكمة، صحيفة الوطن الخاصة الناطقة بالفرنسية، تحدثت عن تحقيقات قضائية ضد أبناء أحد المسؤولين، كما تطرقت للتركيبة العمرية لأعضاء جبهة التحرير الوطني الحاكم، تعرضت على إثرها لضغوط وتهديدات، لكنها لم تخضع ووصلت كشف ما يجري في الساحة السياسية، و يرى بعض الخبراء والمحللين للشأن السياسي والإعلامي الجزائري هذا النقد القوي، لما تمتاز به الصحافة الوطنية، وقوتها جاءت من قدرتها على الوصول إلى أكبر شرائح من المجتمع، على عكس التلفزيون العمومي الذي سيطر على قطاع السمعي البصري، وتميز بأحادية في الطرح وغياب للرأي والرأي الآخر (شيخي، 2010)، فالمعلومة العمومية عبر قنوات التلفزيون العمومي لا تمر إلى الجمهور مباشرة، فحارس البوابة يمارس عملية تنقيح وإزالة أي أخبار ومصطلحات وجمل وأفكار وأوصاف قد تخلق مشاكل من وجهة نظر السلطات العمومية وتمس بصورة النظام (بومعيزة، 1990، صفحة 43).

في 3 ماي 2015 بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، قرر الرئيس بوتفليقة تأسيس جائزة الصحفي المحترف لتضاف لليوم الوطني للصحافة الذي يصادف 22 أكتوبر من كل سنة، في تأكيد لاهتمام السلطات بقطاع الإعلام وحرية الرأي والتعبير والفكر (تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف اليوم ، 2016)، في خطوة لمحاولة تلميع صورة الرئيس ومحيطه أمام الرأي العام، بعد مرض بوتفليقة وإصابته بجلطة دماغية، وانتشار شائعات وفاته وعدم قدرته الجسدية والعقلية على تنفيذ مهامه الدستورية، جعلته يغيب عن وسائل الإعلام العمومية، وإن ظهر فيها يأتي في صورة عاجز عن الحركة أو يمثل للمواطنين بالاعتماد على أرشيف يعود لسنوات حكمه الأولى (أشطو، 2019) ، لي طرح سؤال مهم حول مصداقية المعلومة العمومية التي تتحدث عن نشاطات الرئيس وقراراته، وسط شائعات وغياب أي تأكيدات رسمية دقيقة لوضعه الصحي، والوضع العام للبلاد.

تميزت فترة حكم بوتفليقة بسيطرة على قطاع الإعلام مع انفتاح تحت ضغط حركات الاحتجاج العربية (الربيع العربي) بداية عام 2012، فالأجهزة الإعلامية العمومية احتكرت لسنوات بث المعلومات العمومية ومختلف أنشطة المؤسسات الحكومية السيادية والمحلية، وتمت عملية الإنتاج وفق توجهات أحادية وتوجهات السلطة الحاكمة، خلال العهدة الأولى له في الحكم كانت المعلومة العمومية عبارة عن مجموعة الأنشطة المتعلقة بعمل السلطة التنفيذية كاجتماع مجلس الوزراء وتعيين وترسيم السفراء واستقبال الرؤساء والشخصيات الأجنبية، وأنشطة السلطة التشريعية ممثلة في اجتماعات غرفتي البرلمان والمصادقة على القوانين وتقرير برامج مختلف الوزارات، لم يختلف الأمر في السلطة القضائية التي تصدرت معلومات العفو الرئاسي وتعيين القضاة ونشاطات مكتب وزير العدل، أبرز ما يوجه للرأي العام الوطني، واقع يتحلى فيه غياب إشراك المواطن وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وقيام السلطة الرابعة بدورها الحقيقي والكامل في الرقابة وتقريب المواطن من الإدارة والمؤسسة العمومية.

2- تداول المعلومات العمومية في الجزائر:

تتحقق شروط التحول من الأنظمة الشمولية المغلقة نحو أنظمة أكثر انفتاحا، بقياس حرية التعبير والرأي وبما وصلت إليه مختلف التشريعات التي تحدد حق المواطن في الحصول على المعلومات العمومية، في الجزائر. وضعت الدولة الجزائرية جملة من القوانين والمراسيم التي تفسر طبيعة هذا الحق، وكيفية تحقيقه. أعلى وثيقة دستورية في البلد الدستور يكرس في آخر نسخة له، في المادة 55 وبنص صريح على " يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات، والحصول عليها وتداولها"، فيما جاءت المادة 24 بضرورة كشف المسؤولين في الدولة من مختلف المستويات عن ممتلكاتهم قبل وبعد نهاية الوظيفة داخل القطاع العمومي (الجريدة الرسمية، 2020)، لكن المتابع لطبيعة النظام السياسي الجزائري تجذر تقاليد عدم الحديث عن ما يمتلكه المسؤول قبل وبعد انتهاء مهامه، في غياب آخر لما يتطلبه الاتصال العمومي و أهداف تجسيده في الواقع المؤسساتي الوطني، بضرورة ممارسة الشفافية خلال تولي المناصب الرسمية، لمساهمة في تقليل أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم التي تعاني منها الدولة عبر مختلف مستوياتها، كما يشير الدستور إلى تشجيع الدولة في التحول نحو تجسيد الديمقراطية التشاركية، في إطار سياسة تقريب المواطن من الإدارة، وتحوله إلى فاعل في مختلف السياسات العمومية.

كما تم الإشارة سابقا للعلاقة بين وسائل الإعلام والاتصال العمومي، المشرع الجزائري عبر مختلف قوانين الإعلام، أبرز الخطوط التي يمكن لهذا القطاع أن يجسد فيها مبدأ الخدمة العمومية ورعاية الصالح العام حسب قانون الإعلام الصادر عام 2012، تسهر الدولة على ترقية نشاط الصحف المكتوبة على مختلف التراب الوطني،

وتمكن المواطن من حقه في الوصول إلى الخبر حسب ما جاءت به المادة 36، وتمنح المادة 83 للصحفيين الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار التي تكفل لهم الحق في ممارسة مهنة الإعلام والاختبار، وهو ما يستلزم على مختلف الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية تنفيذه (القانون العضوي رقم 05-12، 2012)، لكن يواجه أهل المهنة واقعا آخرًا ثقيل فيه أو تكاد تغيب المعلومات العمومية اللازمة حول مختلف القضايا والأنشطة والأزمات التي تعرفها البلاد، أزمة بوتفليقة المرضية كانت أبرز القضايا التي لم يطبق فيها نص المادة 83، ذات الأمر تكرر حول الوضع العام للبلاد عقب تظاهرات كبيرة في مختلف الولايات أو ما يعرف بالحراك الشعبي مطلع عام 2019، أزمة متعددة الأبعاد كانت المعلومة العمومية غائبة ومختلف الفاعلين والمسؤولين عن إتاحتها يخترقون قوانين الجمهورية.

بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد خلفا لبوتفليقة، تكررت أزمة صحية لم ترقى إلى أزمة بوتفليقة عام 2014، لكنها شغلت الأوساط الشعبية والإعلامية حول وضع الرئيس، عقب بيان مقتضب لرئاسة الجمهورية لم يحمل تفاصيل عن وضعه الصحي سوى الاكتفاء بقيام تبون بفحوصات معمقة، ويرجع المحللون استمرار هذه الأساليب الاتصالية الرسمية إلى نقص التكوين في الاتصال المؤسسي أو الاتصال العمومي الوطني (علال، 2020).

الملاحظ في مختلف مواد قانون الإعلام لعام 2012 تركيزه على عدد من المصطلحات التي تتشابه مع الاتصال العمومي كالخدمة العمومية، الصالح العام، الحق في الحصول على المعلومات، وهذا ما يؤكد على أهمية وسائل الإعلام سواء العمومية أو الخاصة في تفعيل حقيقي للمصلحة العامة.

البلدية، أصغر تقسيم إداري في البلاد، وأقرب جهاز للمواطن، وهو المعني برعاية الصالح العام وتحقيق التنمية المحلية، والقضاء على مختلف المشاكل الاجتماعية والعراقيل الإدارية التي يعاني منها المواطن، يقر قانون البلدية (الجماعات المحلية) في المادة 14 على الحق الكامل للمواطن في الاطلاع على نشاطات ومداولات المجلس الشعبي البلدي وكافة القرارات المتعلقة بذلك (قانون 10-11، 2011).

فيما وضع مرسوم تنفيذي كيفية الاطلاع على تلك المداولات ومختلف قرارات البلدية في المادة الثانية، بتأكيد على ضرورة توفير كافة الظروف الحسنة للمواطن في معرفة تفاصيل الشؤون العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يقتضيه الظرف من تطور في الدعائم الرقمية، والاعتماد على المناسب منها لضمان نشر وتبليغ القرارات بفعالية أكبر (المرسوم التنفيذي رقم 16-190، 2016)، يقول نشطاء المجتمع المدني ومتابعين لشأن المحلي أن غياب ثقافة المشاركة لدى المسؤول المحلي تقف عاجزا في التجسيد الفعلي للقانون، وإشراك المواطن ومختلف الأطياف في تسيير شؤون البلدية، من جانب آخر محدودية صلاحيات و دور البلدية في مختلف التشريعات (زماموش،

(2012)، يقلل من آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، حيث يلاحظ عزوف المواطن عن متابعة أنشطة المجلس الشعبي البلدي، مع قلة مشاركة المسؤول من جهة ثانية للمعلومة العمومية المحلية.

القانون المنظم للعلاقة بين المواطن والإدارة، يحدد عبر مختلف مواد على ضرورة السهر في حماية تنظيم العلاقة بين الطرفين، المؤسسات العمومية ومختلف هياكل الدولة تسهر على حماية حق المواطن حسب المادة 2، فيما جاء في المادة 8 على ضرورة تنفيذ الإدارة لحق المواطن في الاطلاع على التنظيمات والتدابير التي تقررها وتنفذها، ويتم النشر والاعلام عبر سند مناسب لذلك، فيما توضح المادة 40 عن العواقب الناجمة عن السلوك المعرقل من قبل الموظفين لجهود تحسين وتطوير العلاقة بين المواطن والإدارة (مرسوم رقم 131-88، 1988)، وتستمر المشاكل التي تعاني منها الإدارة الجزائرية في سيطرة البيروقراطية على الممارسات وتنفيذ مختلف المهام المنوطة بها، ما يحول بشكل أساسي في تحول الإدارة من حالتها التقليدية إلى إدارة أكثر انفتاحا، مما يساهم في تجسيد كامل للقوانين وخدمة المصلحة العامة .

العملية الانتخابية التي تعبر عن إرادة السلطات العمومية في تشكيل المجالس المحلية والولائية والبرلمانية التي يراها الناخب لها القدرة والامكانيات في رعاية مصالحه العمومية، يحدد قانونها العضوي المتعلق بالانتخابات جملة من القواعد والضوابط، ومن أهمها المادة 18، التي تمنح له الحق في الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه (قانون عضوي رقم 01-12، 2012)، وتبقى الحالة الجزائرية في كل موعد انتخابي تعرف جملة من الخروقات وغياب الصرامة والمساواة في تطبيق القوانين التي تنظم العملية الانتخابية، ولا توفر للمواطن كافة حقوقه في الاطلاع على أدق التفاصيل التي تزيل الغموض عن المترشحين والبرامج الانتخابية، مما يسهل عليه قيامه بمنح صوته للمسؤول الأكثر اقناعا ونزاهة.

4-مصادر إنتاج المعلومة العمومية:

يتم إنتاج المعلومة العمومية في الجزائر عبر العديد من الوسائط الإعلامية، كالإذاعة والتلفزيون باعتبارهما الأكثر تأثيراً والأسهل من ناحية الاستخدام والانتشار، مقارنة مع صيغ أخرى تنتج فيها المعلومة العمومية كالخطابات السياسية والأناشيد والمناسبات الوطنية، وحتى السينما مثلت في حقبة زمنية من تاريخ الجزائر مصدر مهم في بث وصناعة سياسة وأفكار المؤسسات العمومية، ومع التطور التكنولوجي مطلع الألفية الجديدة ظهرت دعائم جديدة كالمصنعات الرقمية، وهي نوع جديد تنتج وتتداول فيه المعلومة العمومية.

حتى عام 2012، سيطرت مؤسسة التلفزيون العمومية على قطاع السمع البصري في البلاد، ومثلت لسنوات عديدة مصدر الأخبار الأول والمشكلة للرأي العام، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري،

تعود ملكيتها للدولة وتنشط تحت وصاية وزارة الاتصال، انشئت المؤسسة العمومية للتلفزيون والإذاعة عام 1986 (المؤسسة العمومية للتلفزيون، بلا تاريخ).

تم استرجاع السيادة الوطنية للتلفزيون والإذاعة من الإدارة والتسيير الفرنسي في 28 أكتوبر 1962 (بسط السيادة الوطنية على الإذاعة والتلفزيون.. 56 عاما، 2018)، ويلزم القانون الأساسي للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزيوني في الجزائر، عبر مختلف مواده على تكليف المؤسسة لضمان تقديم خدمة عمومية شاملة للرأي العام الوطني، حول مختلف القضايا والأخبار والمعلومات ذات الطابع العام (مرسوم تنفيذي رقم 12-212، 2012)، كما يعين رئيس المؤسسات عبر مرسوم رئاسي بناءً على اقتراح من وزير الاتصال حسب المادة 19، وجاء في المادة 31 ضرورة توفير المعلومات العمومية لمختلف المؤسسات لبثها للجمهور عبر المؤسسات الإعلامية العمومية.

التلفزيون والإذاعة بعد الاستقلال وفي فترة الأحادية السياسية، لعبت دوراً تمثل في الدفاع عن قيم الجزائر الاشتراكية والعمل على دعم تثبيت أركان الدولة ودعم مختلف السياسات الحكومية آنذاك، بعد جزائرتها وتحولها إلى مؤسسة تدار من قبل عمال وتقنيين جزائريين، رغم الصعوبات وقلة الخبرة لدى فريق العمل.

الإذاعة التي لم تأخذ اهتماماً بالغاً في السنوات الأولى للاستقلال إلى غاية التعددية الإعلامية مطلع التسعينات، نتيجة الصعوبات المالية والتقنية، وعدم القدرة على تغطية كامل التراب الوطني، خاصة الجنوبية، إلى غاية تأسيسها رسمياً عبر مرسوم 150-86 عام 1986 تحت مسمى الإذاعة الوطنية، ولها طابع مؤسسة اقتصادية اجتماعية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية (بخوش و دناقة، 2012).

فالملاحظ خلال هذه السنوات أن التلفزيون والإذاعة مثلاً الناطق الرسمي للسلطة الحاكمة والحزب الواحد، ووصل التلفزيون دوره الدعائي والتوجه الواحد في إنتاج الرسالة الإعلامية، بثت قناة التلفزيون العمومي في نشرية خاصة ببيان وقف المسار الانتخابي على لسان الإعلامية صوريا بوعمامة (خبر توقيف المسار الانتخابي، 2012)، وما جاء بعده من توقيف العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ، وتراجع الحريات، وتوجيه الرأي العام عبر المؤسسة الإعلامية الوحيدة في الميدان من خلال رسائلها التي تقدم الرواية الرسمية الحكومية عن ما يحدث في البلاد.

ارتفع عدد قنوات مؤسسات التلفزيون العمومي من قناة واحدة إلى مجموعة قنوات متنوعة بلغت تسعة قنوات، تلتزم بتقديم المعلومة العمومية والخدمة العمومية لكافة شرائح المجتمع وتغطية شاملة لمختلف مناطق الجزائر، وكانت القناة التاسعة البرلمانية آخر القنوات التي انشئت لتعريف بالنشاط البرلماني وتحسين علاقة نواب غرفتي البرلمان بالمواطن، وتوفير حقهم في المعلومات العمومية التي يتداولها ممثلي الشعب حول مختلف القضايا والانشغالات (المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، بلا تاريخ)، ولكن بقي نشاط التلفزيون العمومي في تطبيق

حق توفير المعلومة العمومية للمشاهد، يثير الجدل في الأوساط الأكاديمية والشعبية والسياسية، بين مؤسسة عمومية تعنى بالمواطن والمجتمع أو مؤسسة تمثل ناطقا رسميا للحكومة ورئاسة الجمهورية ومختلف الهيئات العمومية، إذ وجهت انتقادات لاذعة خلال فترة بوتفليقة لتعامل هذه المؤسسة في توفير المعلومات الرسمية الكاملة لصحة الرئيس ووضع البلاد العام، تكرر الحديث خلال التظاهرات التي طالبت بوتفليقة بالتنحي عندما فرض التلفزيون تعتيما حول ما يحصل في البلاد، ويرى آخرون أن هذه المؤسسة تجسد التنمية المحلية وترافق الدولة في ذلك، ولها أدوار مهمة في إيصال المعلومة العمومية السياسة والاجتماعية بدرجة أولى لكل مواطن في أي مكان كان، وهو هدف رئيسي تسهر عليه لتطبيقه دون رقابة وتزيف ومسافة واحدة من كل الأطراف.

في الجهة الثانية الإذاعة توسع نطاق بثها إلى كافة التراب الوطني، ليلعب العدد الإجمالي للإذاعات المحلية 48 إذاعة تعنى كل واحدة منها بالشأن المحلي، وتمثل ركيزة لدعم التنمية ووسيط بين المواطن والمسؤول، مقابل 7 إذاعات مركزية عامة تهتم بالشأن الوطني والدولي ومجالات متنوعة كالأخبار والدين والثقافة والشباب (الإذاعة الجزائرية، بلا تاريخ).

السينما كانت مصدر إنتاج للمعلومة العمومية بشكل رئيسي خلال فترة الاشتراكية، حيث أنتج عدد كبير من الأفلام التلفزيونية التي تشرح أهداف الثورة الزراعية ومختلف التوجهات الكبرى للدولة، كفيلم المفيد للمخرج الراحل عمار العسكري، الذي تطرق إلى الثورة الزراعية وجهود الدولة في تطوير الريف وتنميته (العسكري، 1978)، بعد مرحلة العشرية السوداء أنتجت السينما أفلام كثيرة تحاول تقديم الرواية الرسمية من مختلف جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية، وتأثيرها على المجتمع خلال فترة الصراع المسلح وعلى مستقبل شرائح كثيرة من الجزائريين الذين عايشوا الأحداث سواء عن قرب أو بعد، من بين أبرز ما أنتج فيلم البطلة عام 2003، التائب 2012، عطور الجزائر 2012، رشيدة 2002 (مرباط، 2022).

و يلاحظ أن الفن السابع واقعه يشابه واقع الاعلام، فالرقابة وهامش الحريات في التعبير عن الواقع السياسي والاجتماعي... للبلاد، جعل زوايا معالجة السينما التي تنتج برعاية هيئات عمومية كوزارة الثقافة، لا يخرج عن المضمون الذي يطرح توجهات وسياسات الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فيما كانت بعض المحاولات لتقديم واقع السياسة والمجتمع تخضع لشروط وعراقيل عديدة، ليتم صناعة وبث وتوجيه المعلومة العمومية في شكلها الفني يتم وفق الدعاية السياسية ورؤية النظام السياسي الحاكم.

الخطاب السياسي كان له تأثير على الجماهير وقوة توازي قوة وسائل الإعلام الجماهيرية، خاصة سنوات السبعينات والثمانينات، من أشهر الزعماء والسياسيين الذين مثلت خطاباتهم حالة فريدة في المشهد السياسي الجزائري، خطابات الرئيس الراحل هواري بومدين ذات البعد الاجتماعي والسياسي والثوري، مثلت جملة بومدين الشهيرة نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، التوجه الرسمي للدولة الجزائرية حول القضية الفلسطينية (زهارة،

2020)، الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة هو الآخر كانت خطابته الأكثر تأثيراً طوال فترة حكمه، ومعلومة عمومية ذات قوة في حشد الرأي العام لمختلف السياسات التي انتهجها، ذات القيمة نجدها في خطابات السياسي البارز في صفوف جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري، ليتحول في السنوات الأخيرة الخطاب السياسي من مصدر لصناعة القرار والدعاية السياسية لحشد مختلف أطياف المجتمع، إلى خطاب سخرية فاقد لأي مشروعية وقبول لدى المواطن (خنيش، 2018)، وأصبحت المعلومة العمومية المجسدة في هذه الخطابات شكلية، و تشير إلى أزمة ثقة عميقة بين المسؤول والمواطن ما يوضح هذه الأزمة أحداث مثيرة عرفتها العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة، انفجرت خلال إعلان الترشح للعهدة الخامسة، رغم تصريحات من أحزاب سياسية وشخصيات ووزراء عن وضعيته الصحية المستقرة، واستقرار الوضع العام للبلاد.

الخاتمة:

إن التطرق إلى واقع المعلومة العمومية في الجزائر، يضعنا أمام إشكاليات كبرى متعلقة بتطبيق فعلي للاتصال العمومي داخل المرافق العمومية، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات :

- تاريخياً، تأخر تبني السلطة السياسية في البلاد لمفاهيم وأليات الاتصال العمومي كأسلوب ناجع لتحسين العلاقة بين المواطن والحاكم، لأسباب موضوعية من بينها نشأة حديثة لهذا العلم في الدول الغربية وقلة النماذج والأسس النظرية التي تسهل تطبيقه داخل المجتمعات العربية، لطبيعة النظام السياسي السائد وغياب الحريات وضعف التكوين لدى الفاعلين العموميين من مدراء ومسؤولين ومختلف وسائط الدعم وأبرزها وسائل الإعلام العمومية. هذا الذي جعل مفهوم المعلومات العمومية وقيمتها لا تظهر نظراً لغياب البيئة المناسبة لذلك.
- المعلومة العمومية في الجزائر منذ الاستقلال ليومنا هذا مرت بعدد من التغيرات أبرزها، بعد نهاية الاستعمار الفرنسي وتأسيس الجمهورية، كان استخدام المعلومات العمومية منحصر في مجالات وأهداف محددة، ولم تراعى فيه طبيعة وخصوصية هذه المعلومات وكيف يتحقق الهدف منها، وهو إيصالها للمواطنين لمعرفة ما يجري داخل المؤسسات العمومية، إذ كان ينظر لها من زاوية رعايتها للأمن القومي والحفاظ على السيادة الوطنية، هذه الأخيرة التي مثلت لغاية التسعينات رمزا من رموز السيادة الوطنية، و لم يكن بإمكان المواطن الوصول للمعلومات العمومية عبر وسائط أخرى خلال هذه الحقبة.

■ مع الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد بعد العشرية السوداء، توسعت دائرة اهتمام السلطة لمنح شرعية أكبر لقراراتها وترسيخ صورة نمطية مغايرة لها أمام المواطنين، اسندت هذه المحاولات الجديدة لتحسين هذه العلاقة عبر وضع قوانين ومراسيم تضبط مجال الحصول على المعلومات العمومية، والمثلة في المعلومات الصادرة عن أهم الهيئات العمومية (الحكومة والبلدية والولاية)، في إطار تطبيق لمختلف شروط الاتصال العمومي وتجسيده فعليا، انطلاقا من جعل المعلومة العمومية متاحة للجميع.

تنوعت مصادر إنتاج المعلومة العمومية في الجزائر، وارتكزت بالدرجة الأولى على وسائل الإعلام العمومية، وفي الدرجة الثانية على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني خاصة في فترة السبعينات والثمانينات، وعلى الخطابات السياسية ومختلف التظاهرات والمناسبات الوطنية.

قائمة المراجع:

- عواج سامية. وآخرون. (2018). الاتصال العمومي من النظرية إلى التطبيق. الأردن. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- بومعيزة السعيد. (01 / 10 / 1990). عملية انتاج الأخبار في التلفزيون الجزائري... نشرة الثامنة دراسة حالة. المجلة الجزائرية للاتصال. صفحة 43.
- تلمساني رشيد. (2008). الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية. أوراق كارنيغي. صفحة 07.
- بخوش أحمد. دناقة أحمد. (2012). الإعلام الرسمي في الجزائر والكبت الإعلامي في مرحلة التحول الديمقراطي. الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والديمقراطية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- حسان زهار. (12 / 06 / 2019). الجيش يقصي جبهة الإنقاذ ويعود بالجزائر إلى المربع صفر. تم الاسترداد من عربي21: <https://cutt.us/7VWel>
- حسان زهار. (11 / 09 / 2020). مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.. الجزائر ومقاومة التطبيع. تم الاسترداد من عربي21: <https://cutt.us/XQlvy>
- حسان مرابط. (08 / 06 / 2022). أبرز 10 أفلام عن العشرية السوداء بالجزائر.. تعرف على قصصها. تم الاسترداد من الترا جزائر: <https://cutt.us/XNae9>
- حمزة عتي. (12 / 01 / 2017). مضى عليه ربع قرن.. ماذا تعرف عن إلغاء فوز الإسلاميين بالانتخابات في الجزائر. تم الاسترداد من CNN عربية: <https://cutt.us/b96JH>
- سهام أشطو. (14 / 03 / 2019). بوتفليقة: "الشبح" الذي حملته الإعلام أكثر مما يحتمل. تم الاسترداد من معهد الجزيرة للإعلام: <https://cutt.us/AiLrk>
- عزالدين عمر. (13 / 03 / 2019). العشرية السوداء.. قصة سقوط الجزائر في مستنقع الدم. تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://cutt.us/zkyIW>
- لمين شيخي. (07 / 10 / 2010). الصحافة الجزائرية تثور على الاتجاه السائد في الاعلام العربي. تم الاسترداد من رويترز: <https://cutt.us/BFkDp>
- نورالدين حنيش. (08 / 05 / 2018). "النكتة" وأزمة الخطاب السياسي في الجزائر. تم الاسترداد من جزيرة نت: <https://cutt.us/ae9u>
- فتيحة زماموش. (31/10/2021). الانتخابات المحلية. هل تستمر القطيعة بين المواطن والمجالس البلدية. تم الاسترداد من الترا جزائر: <https://2u.pw/UryOPg>
- محمد علال. (29/11/2020). صحة تبون.. الشارع الجزائري يتساءل عن غياب تبون. تم الاسترداد من سكاي نيوز عربية: <https://cutt.us/YRJDe>
- الدستور. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مجلس الأمة: <https://cutt.us/DdG6v>
- دستور 1963. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مجلس الأمة: <https://cutt.us/TJwjx>
- دستور 1976. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مجلس الأمة: <https://cutt.us/2YU8T>

- عمار العسكري (1978). فيلم المفيد. تفاصيل أكثر أنظر في <https://cutt.us/tJACB> :
- خبر توقيف المسار الانتخابي (04 / 11 / 2012). تم الاسترداد من الهيئة الإعلامية للشيخ علي بن حاج : <https://cutt.us/UTDzY>
- انتفاضة أكتوبر 1988.. ربيع الجزائر الأول وثورته المضادة (24 / 10 / 2019). تم الاسترداد من الجزيرة الوثائقية <https://cutt.us/1Ghga> :
- بسط السيادة الوطنية على الإذاعة والتلفزيون.. 56 عاما (28 / 10 / 2018). تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية <https://cutt.us/caSkz> :
- تسليم جائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف اليوم (22 / 10 / 2016). تم الاسترداد من الإذاعة الجزائرية <https://cutt.us/2Lykh> :
- تفاصيل أكثر أنظر في موقع المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري <https://cutt.us/sen5j>
- تفاصيل أكثر أنظر في موقع الإذاعة الجزائرية: <https://cutt.us/OtfPq>
- تفاصيل أكثر أنظر في موقع وزارة الاتصال: <https://cutt.us/CYoCt>
- القانون العضوي رقم 12/05 المؤرخ في (12 / 01 / 2012). المتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02 الصادر بتاريخ: 15 يناير 2012.
- المرسوم التنفيذي رقم 16/190 المؤرخ في (30 / 06 / 2016). المتعلق بكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وقرارات البلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 41 الصادر بتاريخ: 12 جويلية 2016.
- قانون عضوي رقم 12/01 المؤرخ في (12 / 01 / 2012). المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 01 الصادر بتاريخ: 14 يناير 2012.
- قانون رقم 11/10 المؤرخ في (22 / 06 / 2011). المتعلق بالجماعات الإقليمية (البلدية). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 37 الصادر بتاريخ: 03 يوليو 2011.
- مرسوم تنفيذي رقم 12/212 المؤرخ في (09 / 05 / 2012). المتعلق بالقانون الأساسي للمؤسسة العمومية للثبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 30 الصادر بتاريخ: 16 مايو 2012.
- مرسوم رقم 88 / 131 (04 / 07 / 1988)، المتعلق بتنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 27 الصادر بتاريخ: 06 يوليو 1988.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020. الجريدة الرسمية. العدد 82 الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.
- Belkaïd Akram. (1999). Les leçons oubliées des émeutes d'Octobre 1988. Récupéré sur le monde diplomatique : <https://cutt.us/gdOS6>
- Kharief Akram. (2020/ 10/ 05). Octobre 1988 ou l'acte de renaissance de la presse algérienne Récupéré sur bab zamn: <https://cutt.us/mXDU2>